



الأسئلة الكتابية

الموجهة من قبل أعضاء مجلس الجماعة خلال دورة فبراير 2016

المادة 14 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي لبرشيد تنص على أنه ((يدرج السؤال الكتابي والجواب المقدم من قبل رئيس المجلس أو نائبه في محضر الجلسة، وينشر في الموقع الإلكتروني للجماعة إن وجد،))

سؤالين كتابيين موجهين إلى رئيس المجلس من طرف عضو بالمجلس الجماعي:

أ- تكوين لجنة مشتركة بين جماعة برشيد والمجلس الإقليمي لبرشيد وعمالة برشيد ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لمعرفة المعامل المتعثرة بالمنطقة الصناعية لبرشيد وإيجاد الحلول الممكنة خدمة لاقتصاد المدينة ومساهمة في الحد من البطالة.

ب- إحداث مركز للتحفظ بالأشخاص المعايقين ببرشيد.

السيد الرئيس

أوضح بأنه تطبيقاً لمقتضيات المادة 46 من القانون التنظيمي للجماعات، يعقد المجلس الجماعي هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الكتابية، ويجب عليها رئيس المجلس الجماعي أو أحد نوابه حسب الترتيب في التعيين، وذكر السيد الرئيس بأن جدول أعمال هذه الجلسة يتضمن سؤالين كتابيين موجهين إلى السيد رئيس المجلس من طرف عضو بالمجلس الجماعي، ثم أعطى السيد الرئيس الكلمة في إطار السؤال الأول المتعلق بتكوين لجنة مشتركة بين جماعة برشيد والمجلس الإقليمي لبرشيد وعمالة برشيد ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لمعرفة المعامل المتعثرة بالمنطقة الصناعية لبرشيد وإيجاد الحلول الممكنة خدمة لاقتصاد المدينة ومساهمة في الحد من البطالة، لصاحب السؤال العضو المستشار السيد محمد طربوز.

بالنسبة للسؤال الأول:

أوضح السيد محمد طربوز عضو مستشار أن الأسئلة الكتابية أصبح يتم توجيهها إلى رئيس المجلس الجماعي بمقتضى القانون التنظيمي الجديد المتعلق بالجماعات، وأنه كان من الضروري إدراج اسم العضو المستشار الذي وجه هذين السؤالين "محمد طربوز".

ثم أشار السيد محمد طربوز عضو مستشار إلى أن عدة مدن يطالب المسؤولون بها بإحداث مناطق صناعية لما في ذلك من ثروة من حيث حل مشكل التشغيل وإضافة نوعية من حيث ثروة المدينة كخلق مناصب الشغل وإنعاش الرواج الاقتصادي، وأنه بالنسبة لمدينة برشيد - يقول السيد العضو المستشار - تتوفر على منطقة صناعية التي أعطت خيرات كثيرة، لكن ظهرت بعض المشاكل خلال المدة الزمنية الأخيرة أدت إلى توقف بعض المصانع عن أنشطتها لأسباب ذاتية أو موضوعية نجمت عنها مشاكل كبيرة خاصة بالنسبة للعمال، الذين هم مواطنون لهم التزامات عائلية يومية وإلتزامات مع البنوك بخصوص قروض السكن، ومنهم من وجد نفسه بعد التوقف عن العمل أمام مشكل الحجز عن شقتة وبيعها، ومنهم من وصل به الأمر إلى

الطلاق وتشرد الأولاد، وأضاف بهذا الخصوص أن أعضاء المجلس مسؤولون عن شأن المدينة، وأن هذه الأخيرة منقعة بأجور العمال التي تضخ في الاقتصاد المحلي، وأن اليوم عدة فئات تعيش مشاكل مرتبطة بالمنطقة الصناعية، لذا يجب تقديم اقتراح من طرف المجلس يحس به السكان على أن هذا الأخير يعمل على حل مشاكلهم، وذلك بمقابلة السيد العامل بتكون لجنة موسعة تضم المجلس الجماعي لبرشيد والمجلس الإقليمي لإقليم برشيد وعمالة إقليم برشيد ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار الرقمي ووزارة التشغيل لمعرفة مشاكل المصانع المغلقة ودراستها وإمكانية التدخل لإعادة فتحها وحل المشاكل المطروحة وإعادة الحياة من جديد للمنطقة الصناعية والعمال على السواء، والتمس السيد العضو المستشار من السيد الرئيس وأعضاء المجلس التأكيد على تكوين هذه اللجنة من أجل التدخل لحل المشاكل المطروحة سيما أن المسألة تهم قضية اقتصادية واجتماعية.

ثم طلب الكلمة السيد عبد السلام زاد الخير عضو مستشار، ففاطعه السيد الرئيس موضحاً أن القانون لا يسمح بذلك، باعتبار أن الأمر يقتصر في هذه الحالة على صاحب السؤال السيد محمد طربوز عضو مستشار ورئيس المجلس الجماعي.

وفي نفس الإطار، أوضح السيد عبد الإله نجمي كاتب المجلس أنه سبقاً، كانت الأسئلة الكتابية تتم الإجابة عنها كتابة، وأن القانون التنظيمي الجديد رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ينص بالمادة 46 منه على أن الأسئلة الكتابية تخصص لها جلسة واحدة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المطروحة، وأن المادة 13 من النظام الداخلي للمجلس تتصل على أن: "يجيب رئيس المجلس أو أحد نوابه حسب الترتيب في التعيين عن الأسئلة المبرمجة في الجلسة المخصصة لذلك"، كما تتصل على إعطاء الكلمة لصاحب السؤال لتقديم ملخص عنه، ثم الإجابة من طرف الرئيس أو من ينوب عنه، ثم حق التعقيب للعضو صاحب السؤال، والرد عن التعقيب من طرف الرئيس أيضاً أو من ينوب عنه، وأن المادة 16 من نفس النظام الداخلي تتصل على أنه "لا يجوز أن يعقب السؤال والجواب عنه والتعليق أية مناقشة عامة أو تعليق".

جواب السيد الرئيس

في جوابه، أكد السيد الرئيس أن شعاره هو العمل على جلب الاستثمار للمدينة والبحث عن المستثمرين لخلق فرص الشغل، وأن مكتب المجلس يعمل جاهداً لتحقيق هذا الهدف، وأشار في هذا الإطار إلى أنه تم حل مشاكل إحدى المصانع قرب شركة "بوليفيل"، وتم الترخيص لصاحبها، وذكر السيد الرئيس أنه قام بمعاينة المنطقة الصناعية وتبيّن له أن عدة معامل مغلقة منذ سنين أصبحت مهجورة وعبارة عن "خرب"، وأخرى أغلقت مؤخراً خص منها شركة "كروصير" و "إنيون صرام"، والمشاكل المتعلقة بالنقبات العمالية التي كانت تقوم باعتصامات أمام أبواب المعامل، وأضاف السيد الرئيس بأن مكتب المجلس يحاول عقد اجتماعات تحت إشراف السيد العامل مع أصحاب الشركات المغلقة لمعرفة المشاكل المطروحة والبحث في إمكانية مساعدتهم لإيجاد الحلول المناسبة من أجل استئناف العمل، وخص على سبيل المثال مشكل الضرائب وأداء فواتير الكهرباء والماء الصالح للشرب، حيث أكد السيد الرئيس إلى أن مصالح المكتب الوطني للكهرباء أكدت حل المشاكل المتعلقة بها عن طريق الأداء عبر أقساط، مؤكداً أنه سبق له أن ناقش هذا المشكل مع السيد العامل، وأبدى هذا الأخير استعداده للتعاون في هذا الشأن.

وأضاف السيد الرئيس بخصوص جلب الاستثمار، أن إحدى الشركات (ليوني) ترغب في افتتاح 10 هكتارات لإحداث وحدة صناعية ستتمكن من تشغيل حوالي 4000 عامل وعاملة، وأنه ناقش هذه المسألة مع السيد "محمد بن الشيب" من أجل تقويت أرض تابعة له بالمنطقة الصناعية لفائدة هذه الشركة، كما أنه تم حتى صاحب الشركة التي سبق ذكرها قرب شركة "بوليفيل" على تشغيل 80% من أبناء المدينة كشرط أساسي علماً أنها ستشغل حوالي 400 عامل وعاملة.

تعقيب السيد العضو المستشار

تدخل السيد محمد طربوز عضو مستشار في إطار التعقيب عن جواب السيد الرئيس، مشيراً إلى أن عمل المجلس على تشجيع الاستثمار عمل جيد، إلا أن المشكل هو أن هناك معامل موجودة بالمنطقة الصناعية استثمرت بها أموال، لكنها أصبحت مغلقة وبالتالي يجب تكوين لجنة من الأطراف التي سبق ذكرها حل مشاكل نسبة معينة من المعامل المغلقة (5 أو 10 %)، وبالتالي تكون هذه اللجنة قد قامت بعمل جيد،

سيما - يضيف السيد العضو المستشار - أن إغلاق المصانع لا علاقة له بالنقابات أو العمال، وإنما أغلقت لأسباب اقتصادية ومالية وإدارية، لذا يجب البحث في حل هذه المسائل مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لدليل الصعوبات المطروحة وحل المشاكل كما تم بمناطق أخرى، وأوضح السيد العضو المستشار أن المجلس الجماعي له الحق في اتخاذ القرارات والملتمسات، ولذا يجب توجيهه ملتمس إلى السيد العامل لحل مشكل المعامل المتعثرة.

رد السيد الرئيس على التعقيب:

في إطار الرد على التعقيب، أوضح السيد الرئيس أن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية الجماعية قامت بجرد للصناعيين المستفيدين من بقع أرضية بالمنطقة الصناعية في وقت سابق، وتبيّن أن منهم من لم يقم بإنجاز مشروعه خلال المدة المحددة في سنتين، وأنه كما هو معلوم، فإن القانون يعطي الحق للجماعة في استرجاع الأرض في حالة عدم إنجاز المشروع خلال هذه المدة، وأكد أن الجماعة ستقوم بهذا الإجراء من أجل استرجاع البقع التي لم يقم أصحابها بإنجاز مشاريعهم وتقويتها لمستثمرين آخرين.

ثم تدخلت الأنسنة خديجة المنصوري عضوة مستشارة مشيرة إلى أن مسألة التدخل في التشغيل ليست من اختصاص الرئيس، وأنه يجب الكف عن الوعود الكاذبة، فقاطعها السيد الرئيس مذكراً بأن القانون لا يسمح بفتح مناقشة عامة بشأن الأسئلة الكتابية.

بعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة في إطار السؤال الثاني المتعلق بإحداث مركز للتكلف بالأشخاص المعاقين ببرشيد لصاحب السؤال العضو المستشار السيد محمد طربوز.

بالنسبة للسؤال الثاني: أوضح السيد محمد طربوز عضو مستشار بأن طرح هذا السؤال لكونه يرى أن مدينة برشيد كباقي المدن المغربية، يوجد بها أشخاص معاقين (رجالاً ونساء وأطفالاً) يعانون صعوبات خاصة على مستوى عائلاتهم، وأن الهدف المتوازي من ذلك هو خلق مراكز خاصة بهم للتخفيف من معاناتهم، وأضاف على سبيل المثال أن مدينة سطات تتتوفر على مركز نموذجي يحضر بعده مساعدات من الدولة ومن جهات أخرى، من أجل تقديم خدمات لهذه الفئة من المجتمع، وعلى غرار ذلك - يضيف السيد العضو المستشار - فإنه في حالة إحداث مركز مماثل ببرشيد، يمكن المدينة من الحصول على عدة مساعدات وإمكانيات من الوزارة المعنية ومن المحسنين تخدم الأشخاص المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة بالمدينة، وبالتالي من الممكن أن يتحقق هذا المركز باعتباره أصبح من المرافق الضرورية جداً.

جواب السيد الرئيس:

في جوابه، أكد السيد الرئيس أن هناك قطعة أرضية مساحتها 2400 m^2 مخصصة لبناء مركز خاص بالأشخاص المعاقين، وأن الدراسات المتعلقة بهذا المشروع متوفرة، والرخصة كذلك متوفرة، وأن الجمعية والشخص الذي سيتكلف بالبناء موجودين، وأضاف أن مكتب المجلس بقصد البحث عن قطعة أرضية أخرى لبناء مركز للتكلف بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

تعقيب السيد العضو المستشار

تدخل السيد محمد طربوز عضو مستشار مشيراً إلى أن وعوداً مهمة ومتقابلة جاءت على لسان السيد الرئيس، وأن ما يتواهه أعضاء المجلس والمجتمع المدني هو أن يعمل السيد الرئيس ومكتب المجلس بصورة عامة على إخراج هذه المشاريع إلى حيز الوجود، باعتبار أن المواطن يحكم على الأعمال وليس على الأقوال.

رد السيد الرئيس على التعقيب:

في إطار الرد على التعقيب، أوضح السيد الرئيس أن المجلس بصفة عامة له نظرة تفاؤلية حول تنمية المدينة والنهوض بالبنيات التحتية بما فيها المراكز الاجتماعية لخدمة مصالح المواطنين.